

جامعة وهران 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: السياسات الاقتصادية في الجزائر

السداسي السادس: علوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي واداري

ابن هدي محمد

البرنامج:

-المحور الاول: التحولات الاقتصادية في الجزائر.

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية من الناحية النظرية.

-المحور الثالث: السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل الاشتراكية.

-المحور الرابع: السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول الى اقتصاد السوق.

-المحور الخامس: مستقبل السياسات الاقتصادية في ظل التحولات العالمية.

المحور الاول:

السياسات الاقتصادية من الناحية النظرية.

لأجل فهم السياسات الاقتصادية في الجزائر سوف نتناولها من الناحية النظرية، ثم سنتطرق للجانب التطبيقي لها في الجزائر، وذلك في الفترة الاشتراكية ثم بعد ذلك في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق من خلال المحاور اللاحقة.

1-تعريف السياسات الاقتصادية.

ورد عدة تعاريف في السياسات الاقتصادية مستخلص منها ما يلي:

- السياسات الاقتصادية تكون صادرة عن الدولة (السلطات العمومية).
- السياسات الاقتصادية تتعلق باقتصاد الدولة ككل (الاقتصاد الكلي).
- المجال الاقتصادي للسياسات الاقتصادية يتعلق بالإنتاج، التبادل الاستهلاك، السلع، الخدمات، تكوين رأس المال، النظام المالي، النظام النقدي والعلاقات الخارجية.

2-أنواع السياسات الاقتصادية.

معظم السياسات الاقتصادية باختلاف أنواعها كلها تبحث في إيجاد التوازنات الاقتصادية الكبرى، من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل، استقرار الأسعار التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)، وبالتالي فكل هذه التوازنات تشكل أساس التوازن العام في الاقتصاد الكلي.

يمكن إبراز أنواع السياسات الاقتصادية من خلال ما يلي:

- **سياسة الضبط:** وتهدف الى المحافظة على التوازن العام بخفض التضخم -المحافظة على توازن ميزان المدفوعات -استقرار العملة-التوظيف الشامل-المحافظة على النظام الاقتصادي.
- **سياسة الإنعاش:** تحفيز الاستثمار-الأجور والاستهلاك-تسهيلات القروض.

■ سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتهدف الى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي-إعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة-تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

■ سياسة الإنكماش: وتهدف الى التقليل من ارتفاع الأسعار-التقليل من النشاط الاقتصادي (الاقتطاعات الإجبارية من الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية).

■ سياسة التوقف ثم الذهاب: وتهدف الى التناوب ما بين سياسة الإنعاش وسياسة الإنكماش.

3- أهداف السياسات الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية التي تعتبر كوسيلة إلى تحقيق الأهداف الأولية للسياسة العامة للدولة، هذه الأهداف كلها يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- المحافظة على المنافسة: وتتمثل في النمو الاقتصادي -الاستخدام الكفء للموارد -المحافظة على الحرية الاقتصادية -المحافظة على تساوي الفرص -منع تركيز القوة الاقتصادية الخاصة - المحافظة على الحرية السياسية.

- السياسة النقدية: وتتمثل في الاستقرار الاقتصادي -إعادة توزيع الدخل-النمو الاقتصادي-الاستقرار-الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- السياسة الاقتصادية الخارجية: وتتمثل في النمو الاقتصادي-الاستخدام الكفء للموارد-الأمن القومي-السياسة الخارجية.

- المحافظة على الموارد الطبيعية: وتتمثل في النمو الاقتصادي -الأمن القومي.

- التأمين الاجتماعي: وتتمثل في إعادة توزيع الدخل-الاستقرار -العدالة الاجتماعية.

يتضح لنا مما سبق بأن هناك تكامل بين كل أهداف الاقتصاد القومي، وبالتالي هذه الأهداف ما هي في الواقع إلا تجسيدا لأهداف التنمية الاقتصادية والتي يسعى كل بلد لتحقيقها.

4- السياسات الاقتصادية وأدوات الاستقرار الاقتصادي.

لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يتوجب استخدام أدوات معينة من السياسات الاقتصادية، والتي يرى بعض الاقتصاديين أنها تتمثل في السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسات الأسعار والأجور.

أ-السياسة النقدية: بأن السياسة النقدية تعتبر وسيلة لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام أداة النقود، من خلال التأثير على كميتها بما يتماشى وتحقيق الهدف السابق من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية وهي: -الإصدار النقدي: -سعر البنك المركزي (سعر إعادة الخصم-عمليات السوق المفتوحة -تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي -سياسة سعر الفائدة -سياسة سعر الصرف -أدوات أخرى للسياسة النقدية وتتمثل في: -الودائع الخاصة -السيولة النقدية.

وخلاصة لكل ما سبق فإن كل الأدوات السابقة للسياسة النقدية، تعتبر كأداة فعالة في يد البنك المركزي لأجل التحكم في كمية النقود من حيث الطلب والعرض، لأجل التدخل في الاقتصاد بغية إحداث عملية الاستقرار.

ب-السياسة المالية: لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لا بد من توفير الموارد المالية لأجل تمويل الاقتصاد (أي الإنفاق العام) وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتستعمل لأجل تحقيق ذلك عدة أدوات -سياسة النفقات العامة-سياسة الضرائب-سياسة الدين العام. (لمعرفة مكونات الميزانية العمومية في الجزائر انظر الى المراجع القانون 84/17).

المراجع.

1-عبد المجيد، قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، (الطبعة الثالثة)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

2-احمد شعبان، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015.

3-لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع -الجزائر، الطبعة الأولى

2004-